# العلاقات الإقتصادية الإيرانية – البحرينية (١٩٨٩-٢٠٠٥)

**م.م نجم عبدالله حسين**

المديرية العامة لتربية البصرة

**ملخص البحث:**

يتضمن البحث ملخصاً عاماً عن العلاقات الإقتصادية بين إيران والبحرين خلال المدة بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٥، شهدت إيران تطورات مهمة ، منها نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، وعودة علاقاتها ( ولو بصورة غير كاملة ) مع دول الخليج العربي ، و شهدت مدة البحث : تحول في استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي بصورة عامة والبحرين بصورة خاصة ، كما تناول البحث السلبيات والإيجابيات في العلاقات الإقتصادية بين الطرفين ، وما هي المؤثرات في هذه العلاقات حتى عام ٢٠٠٥ ، التي تزامنت مع شخصيتين رئيسيتين استلمتا الحكم في إيران ، الا وهما الرئيس هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي .

**الكلمات المفتاحية : إيران ، البحرين ،الإقتصاد ،العلاقات .**

## Iranian-Bahraini Economic Relations (1989-2005)

**Asst. Lect. Nejim Abdullah Hussein**

General Directorate of Education in Basra

***Abstract:***

This research provides a general summary of the economic relations between Iran and Bahrain for the period between 1989 and 2005, where Iran has witnessed important changes including the end of the Iraqi-Iranian war and the normalization of its relations (even imperfectly) with the Arab Gulf States. The studied period has witnessed a transformation in Iran's policy towards the Arab Gulf States in general and Bahrain in particular. The research highlighted the pros and cons of the economic relations between the two countries and the influences affecting these relations until 2005, which coincided with two major figures who took power in Iran, namely President Hashimi Rafsanjani and Mohammed Khatami.

**Keywords: Iran, Bahrain, economic, relations .**

العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية

## المقدمة

تتميز العلاقات الإقتصادية بين إيران والبحرين بأهمية خاصة ، إذ نجحت في تحقيق الاستمرارية على الرغم من التوتر في العلاقات السياسية أحياناً ، وبما ان منطقة الخليج العربي هي معبر للصادرات سواء النفطية أو غيرها للدولتين ، لذا فأن من مصلحتهما تأمينه ؛ لأن هذه الصادرات عماد اقتصادهما .

وتشكل المصالح الاقتصادية في مجموعها دوافع أساسية لتعزيز العلاقات سواء الأمنية أو السياسية ، مما يجعلها أساساً لبناء الثقة ، كما ان المصالح الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات السياسية وتؤثر تأثيراً مباشرا على العلاقات الأمنية والسياسية ، والأهم من ذلك ، وجود أرضيات مشتركة للتفاهم في العديد من قضاياها عكس القضايا الامنية والسياسية . فعلى الرغم من التباين السياسي بين الطرفين ، إلا أن التعاون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بينهما .

وقد كانت البحرين تواقة لتحسين العلاقات مع إيران ، وكان "الجناح المعتدل" في السلطة الإيرانية متحمساً لذلك ، لا سيما الجانب الاقتصادي الذي يشكل الهم الأكبر لبناء اقتصاد إيران الذي أنهكته الحروب والعقوبات وسياسات العزلة . إذ سعت الدولتان الى تجديد التعاون الاقتصادي الذي القى بضلاله على المنطقة ، والعمل على تفعيله من خلال زيادة التبادل التجاري إذ تشكل السوق البحرينية سوقاً مهماً للصادرات الايرانية غير النفطية ، أو من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة .

و طرحت أيران تصورات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين البحرين ، ومنها التعاون في مجال الملاحة البحرية ، وإمكانية إقامة مشاريع مشتركة ، و التعاون في إقامة المناطق الحرة ، وزيادة الزيارات المتبادلة ، والرغبة في إنشاء غرف تجارية مشتركة ، وغيرها من المجالات الاقتصادية الايجابية . ومن جانبها رحبت البحرين بهذا الطرح الإيجابي ، وأخذت العلاقات الاقتصادية تأخذ مساراً إيجابياً ، والذي أنعكس على التجارة البينية بينهما .

### العلاقات الاقتصادية الإيرانية– البحرينية في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧) :

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية[١] بدأت إيران توجهاتها نحو الشمال والجنوب لتحسين علاقاتها أو صورتها التي شوهتها الحرب ، لذا جعلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لنفسها هدفاً استراتيجياً بعد الحرب هو إعادة بناء إيران واعمارها وتغيير سياستها وتقوية علاقاتها الاقتصادية مع بقية الدول وخاصة القريبة منها[٢] .

وبعد وفاة آية الله الخميني[٣] في ٣ حزيران ١٩٨٩ حدثت تطورات عدة في إيران منها تسلم السيد علي خامنئي[٤] منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران ، وتسلم الشيخ هاشمي رفسنجاني[٥] منصب

رئيس الجمهورية في ٣ آب ١٩٨٩ ، و حدثت تعديلات دستورية عكست الانتقال من تصدير الثورة[٦] الى مد الجسور مع الآخرين ومن رفض الصلح الى انتهاج دبلوماسية واضحة ومرنة[٧] .

كانت البحرين من أوائل الدول التي كونت علاقات اقتصادية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا سيما بعد سياسة الانفتاح التي انتهجها الرئيس هاشمي رفسنجاني ، مما زاد من حجم التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن أولى مؤشرات التعاون الإقتصادي بين إيران والبحرين في تلك المدة هو قيام المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي[٨] بعقد جلسة عمل في إطار أعمال دورته الحادية والعشرين التي بدأت في ٦ حزيران ١٩٨٩ برئاسة الشيخ محمد مبارك آل خليفة[٩] وزير خارجية البحرين ، إذ أعلن السيد عبدالله يعقوب بشارة[١٠] أمين عام مجلس التعاون الخليجي أنه تم بحث موضوع الإتفاقية الإقتصادية وما هو متعلق فيها وما تم إنجازه ، وتم بحث العلاقات الإيرانية الخليجية بصورة عامة والبحرينية بصورة خاصة بأهمية المصالح المتبادلة والتواصل لتطوير العلاقات السياسية والإقتصادية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية[١١] . ومن جهة أخرى صرح الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين بتاريخ ٥ آب ١٩٨٩ " أن دول مجلس التعاون الخليجي ( البحرين من ضمنها ) ترغب في أن تكون علاقاتها مع إيران في اطار المبادئ التي تم الاتفاق عليها في مجلس التعاون الخليجي وهي حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون بين إيران ودول مجلس التعاون بشكل جماعي وعلى أساس الصداقة لكل الدول[١٢] .

يتضح من ذلك أن البحرين كانت راغبة بفتح صفحة جديدة مع إيران ، ولكن ضمن اطار دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة التعاون الاقتصادي لما فيه منفعة اقتصادية لكلا البلدين.

وعلى إثر الاحتلال العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ التقى الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين في ٢ تشرين الثاني ١٩٩٠ بالرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في طهران في زيارة استمرت يومين إذ تم بحث إقامة صلات بحرية لتعزيز التجارة بين البلدين ورفع التمثيل الدبلوماسي الى درجة سفير وبحث الانسحاب العراقي من الكويت[١٣] .

ومن نتائج حرب الخليج الثانية على مستوى التقارب الإيراني البحريني هو اعلان دولة البحرين ، وبعد ثلاثة أيام من بدء حرب تحرير الكويت ( عاصفة الصحراء )[١٤] عن فتح الخط الملاحي بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٩١ بين إيران والبحرين ، واطلاق حركة التبادل التجاري بين البلدين وتم توقيع اتفاقيات عدة تجارية بين البلدين ، مما جعل البحرين مركزاً لإعادة تصدير كثير من المنتجات العالمية الى إيران ، مما زاد من حجم التجارة بين البلدين[١٥] .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

يبدو ان البحرين ارادت اعادة العلاقات الاقتصادية مع ايران اثناء الاحتلال العراقي للكويت وذلك لاستمالة ايران الى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الرافض لاحتلال الكويت ، أو حتى الوقوف على الحياد ، لأن ايران في تلك المدة لم تعلن موقفها من الاحتلال العراقي للكويت .

وشهدت العلاقات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً بين إيران والبحرين خلال عام ١٩٩١ ، ولا سيما خلال الأشهر الأخيرة مما انعكس على تطور العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين ، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في البلدين في طهران بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٩١[١٦] ، و قام وزير التجارة والزراعة البحريني بزيارة الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٧ تموز ١٩٩١ التقى خلالها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ووزير التجارة الإيراني عبدالحسين وهاجي حول توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري في كل المجالات[١٧] ، و تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون الصناعي والتجاري في المنامة بتاريخ ٨ أيلول ١٩٩١[١٨] ، و التقى وزير العمل والشؤون الاجتماعية البحريني في ١٠ تشرين الأول ١٩٩١ مع الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزير العمل والشؤون الاجتماعية الإيراني حسين كمالي[١٩] وتوقيع مذكرة تفاهم حول سبل تقوية التعاون الثنائي في مجالات العمل والعمال بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١[٢٠] .

حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية التغيير من سياستها ولا سيما بعد وفاة آية الله الخميني[٢١] واستلام الرئيس الإيراني الجديد هاشمي رفسنجاني تجاه الدول العربية والخليجية لا سيما البحرين ، وذلك من خلال موقف إيران من الاحتلال العراقي للكويت وعودة العلاقات التجارية بين كل من إيران والبحرين ؛ مما انعكس على تحسن وتغير السياسة تجاه البحرين خاصة ودول الخليج عامة .

تميزت بداية عام ١٩٩٢ بتحرك دبلوماسي إيراني نحو البحرين ؛ وذلك لتحسين العلاقات بين البلدين وحسب سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو الانفتاح على دول الخليج العربي ومن هذه التحركات زيارة وزير النفط والمعادن الإيراني وزيارة وزير التجارة الإيراني ومحافظ فارس ومدير الاذاعة والتلفزيون ونائب وزير المعادن والفلزات إلى البحرين ، وقابلها زيارة وزير التجارة والزراعة البحريني ، وزيارة الوفد الاقتصادي لوزارة التجارة ومعاون وزير التجارة والزراعة ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير التنمية والصناعة البحريني إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية[٢٢] .

كما تم في هذه السنة توقيع خمس مذكرات تفاهم بين البلدين ( إيران والبحرين ) في المجالات الإقتصادية والإجتماعية ومنها توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون الإقتصادي بين شركة الاستثمار الصناعي ( غولف ) وشركة معادن قشم وبين وزارة المناجم والمنتجات المعدنية في البلدين في طهران بتاريخ ٣ آذار ١٩٩٢ لغرض انشاء معملا للألمنيوم في جزيرة قشم التابعة الى ايران[٢٣] .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

ومن جانب آخر توجه وفد تجاري بحريني إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٩٢؛ وذلك لإجراء مباحثات حول تنمية العلاقات التجارية مع المسؤولين ورجال الاعمال الإيرانيين ، وقال السيد علي بن يوسف فخرو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين : " ان موقع إيران الاستراتيجي ومركزها الدولي وقوتها وثروتها الإقتصادية والزراعية والبترولية والمواد المتوفرة تجعل منها شريكا ممتازا سيخدم بالتأكيد دول المنطقة ، وإن قرب المسافة بين إيران ودول الخليج ورخص المواد الغذائية والأولية الأخرى سيساهمان في تعزيز وتطوير العلاقات التجارية ، والتبادل السلعي بين البلدين "[٢٤] .

والتقى رئيس المؤسسة المالية البحريني عدنان هاشم في ٢ أيار ١٩٩٢ مع مسؤولي البنك المركزي الإيراني في إيران والبنوك الوطنية للصادرات حول التعاون المالي والمصرفي للدولتين[٢٥]؛ و قام مساعد وزير المناجم والمنتجات المعدنية الإيراني بزيارة إلى البحرين بتاريخ ١٣ أيار ١٩٩٢ ، التقى خلالها بمساعد وزير التنمية والصناعة البحريني ضمن مجال مضمون مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين بتاريخ ٨ أيلول ١٩٩١ ، و التقى وزير التجارة الإيراني عبدالحسين وهاجي بوزير التجارة البحريني على هامش اجتماع منظمة الاغذية والزراعة Food and Agriculture Organization ( FAO ) المنعقد في طهران للمدة ١٧ – ٢١ أيار ١٩٩٢ ، ومعاودة اللقاء مرة أخرى بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٢ لبحث التعاون في المجالات الإقتصادية والتجارية والزراعية ، ودراسة المشاريع الإقتصادية في البلدين ، و التقى نائب رئيس هيئة الطيران المدني الإيراني في البحرين وأجرى مباحثات حول ابرام اتفاقية للنقل الجوي بين البلدين وزيادة رحلات الطيران بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٩٢[٢٦] . وتوقيع مذكرة تفاهم في المجال الاقتصادي والصناعي بين وزراء التجارة في البلدين في المنامة بتاريخ ٢٨ آيار ١٩٩٢[٢٧] .

استمرت التحركات السياسية والإقتصادية واللقاءات بين البلدين وتم اتخاذ الاجراءات لتنمية هذه العلاقات ، وقد كان من أهم اللقاءات في عام ١٩٩٢ هو لقاء رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية هاشمي رفسنجاني مع أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان بتاريخ ٥ أيلول ١٩٩٢ وقد تم هذا اللقاء على هامش اجتماع حركة عدم الانحياز[٢٨] المقام في جاكرتا عاصمة إندونيسيا للمدة ١ – ٦ أيلول ١٩٩٢ كما تم لقاء وزراء التجارة في البلدين في أيلول عام ١٩٩٢ ، وزيارة وزير العمل والشؤون الاجتماعية والمدير التنفيذي لشركة التأمين الإيراني إلى البحرين وزيارة السيد هاشمي مدير الاذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى البحرين ولقاءه مع الأمير وولي العهد ورئيس الوزراء ووزير الارشاد البحريني ، وقد تم الاتفاق على التعاون الإخباري والاذاعي بين البلدين[٢٩] .

وكرد للزيارات الرسمية الإيرانية إلى البحرين قامت البحرين برد هذه الزيارات ، ففي حزيران عام ١٩٩٢ زار رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين والتقى الهيئة التجارية الإيرانية ، وزيارة معاون وزارة المعادن والفلزات ووزير التجارة والزراعة ورئيس المؤسسة المالية في البحرين ، وزيارة هيأة من وزارة العمل البحرينية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الاعوام ١٩٩١ – ١٩٩٢ ، و رغم عدم وجود



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

زيارة فعالة من قبل البحرين إلى إيران ، إلا إن مجموع النشاطات السياسية والإقتصادية بين البلدين تدل على تطور العلاقة بين الطرفين ، وانها تمر في فترة زمنية خاصة[٣٠] .

وصرح أمين عام مجلس التعاون الخليجي السيد عبدالله يعقوب بشارة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٩٢ خلال مؤتمر صحفي عقد في الكويت على هامش ملتقى الاعلاميين الخليجيين ، إن دول مجلس التعاون الخليجي اتفقت على ضوابط تحدد اطار علاقاتها المستقبلية مع جارتها إيران ، بهدف الحفاظ على استقرار منطقة الخليج العربي ، وقال بشارة : " إن من أهم الأسس التي ستحكم العلاقات الخليجية – الإيرانية تتمحور حول احترام الأنظمة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء واحترام السيادة الاقليمية والحدود القائمة والمعترف بها لكل الدول الأعضاء واحترام الممرات المائية وحرية المرور فيها وزيادة التبادل التجاري "[٣١] ، وقد أشار السيد بشارة إلى التطورات التي حدثت في العلاقات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بعد أزمة الخليج الثانية قائلا : " إن توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية مع إيران تمنح بعدا آخر للتطور الذي طرأ على هذه العلاقات "[٣٢].

ورغم حالة التوتر نتيجة النزاع على جزيرة أبي موسى بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية[٣٣] ودول مجلس التعاون الخليجي ، حاولت البحرين ( تهدئة الأوضاع ) وذلك عن طريق لقاء رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بالسفير الإيراني في البحرين السيد جواد ترك عبادي بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٩٢ وبحث معه العلاقات الثنائية والقضايا التي تهم البلدين ، وذكرت وكالة الانباء الإيرانية ان الشيخ خليفة دعا خلال هذا اللقاء إلى ( روابط أوثق ) بين البلدين ، وأوضح إن قوة واستقرار إيران ضروريان لتحقيق الاستقرار والأمن في الخليج العربي ، وحضر اللقاء وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة[٣٤] . وتزامن مع ذلك زيارة العضو المنتدب من شركة التأمين الإيرانية إلى البحرين بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٩٢ لفتح مكتب لهذه الشركة ولقاءه بوزير التجارة البحريني[٣٥] .

وفي النصف الأول من عام ١٩٩٣ استمرت العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة البحرين على الوتيرة نفسها وهي دعم العلاقات الثنائية وخاصة الإقتصادية وزيادة التعاون بين البلدين ، إذ التقى مساعد وزير الارشاد الإيراني علي جنتي مع وزير الارشاد البحريني حول التعاون الثنائي وتبادل الهيئات السياحية بين البلدين بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٩٣ ، ولقاء مدير وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع نظيره البحريني وتوقيع مذكرة تفاهم حول الإستفادة من التكنلوجيا المتقدمة ، على هامش الاجتماع السابع عشر لوكالات الانباء لدول حركة عدم الانحياز في البحرين بتاريخ ٩ أيار ١٩٩٣ ، كذلك قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٩٣ بزيارة إلى دول منطقة الخليج العربي شملت البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر ، والتقى خلال زيارته بأمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حيث سلمه رسالة من رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشيخ هاشمي رفسنجاني تتعلق بتعاون أكثر بين البلدين وتقوية سبل العلاقات بينهما[٣٦] ، كما حضر اللقاء الشيخ خليفة بن



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين حيث أجرى محادثات مع ولايتي عند وصوله إلى البحرين إذ تم استعراض شامل للتطورات الراهنة في المنطقة والعالم الاسلامي ، وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وبحث سبل دعم العلاقات بين البحرين والجمهورية الإسلامية الإيرانية في مختلف المجالات[٣٧] .

شهد عام ١٩٩٤ زيادة التحسن العلاقات بين البلدين وحدثت لقاءات عدة وزيارات متبادلة منها زيارة السيد عادلي مستشار ومساعد وزير المعادن والفلزات الإيراني إلى البحرين بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٩٤ على رأس وفد اقتصادي للاشتراك في الندوة الإقتصادية في الخليج العربي وكذلك لقاءه مع أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ورئيس الوزراء ووزير التجارة والزراعة ورئيس غرفة التجارة والمسؤولين الآخرين في البنك المركزي البحريني ، ولقاء مستشار وزير ونائب وزارة المناجم والمنتجات المعدنية الإيراني علي اكبر محرابيان مع نظيره البحريني صالح ابو بكر بن حسينون في البحرين بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٩٤ ، وتباحث حول توسعة التعاون الصناعي بين البلدين ومن بينها إقامة مصنع لصهر الحديد في البحرين بمشاركة إيران بـ ١٠ % من المشروع[٣٨] .

وبسبب توتر الأوضاع الداخلية في البحرين عام ١٩٩٥[٣٩] التقى السفير الإيراني في البحرين مع السيد يوسف أحمد الشيراوي ، وزير التنمية البحريني ، وأعلن عن توقف ثلاثة مواضيع للتعاون الاقتصادي ومن بينها اقامة مصنع لصهر الحديد في البحرين الذي وافق عليه سابقا وزير التنمية البحريني ، حيث وافق على مشاركة إيران بـ ١٠% من المشروع المذكور ولكنه توقف في كانون الثاني ١٩٩٥ بسبب التوتر في العلاقات الثنائية خلال هذا العام[٤٠] ، ومن جملة انعكاس هذا التوتر امر وزير الداخلية البحريني منع الزوارق ( السفن الصغيرة ) الإيرانية والتي كانت تحمل البضائع إلى البحرين في شهر نيسان عام ١٩٩٥من نقل البضائع من إيران الى البحرين وتوقف كذلك تردد السفن بين البلدين[٤١] .

وبسبب الأحداث الداخلية التي شهدتها البحرين في نهاية عام ١٩٩٤ وحتى بداية عام ١٩٩٧ توترت العلاقات الإيرانية البحرينية بسبب اتهام البحرين لإيران بانها وراء الاحداث والانتفاضات الداخلية التي شهدتها البحرين للمدة ١٩٩٥ وحتى نهاية ١٩٩٦ واستمرت القطيعة حتى تولي السيد محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإيرانية[٤٢] .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

**العلاقات الإقتصادية الإيرانية– البحرينية في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧–٢٠٠٥):**

شهدت العلاقات بين البلدين انفراجاً واضحاً مع وصول الرئيس محمد خاتمي[٤٣] للسلطة في آب ١٩٩٧ وبدأت في انتهاج سياسة فض الاشتباك مع دول الجوار، لذا فقد اعربت القيادة الإيرانية الجديدة عن رغبتها في تطور العلاقات بين البلدين الجارين ، وهذا يعني التزام السياسة الإيرانية قوة وفعلاً بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة واحترام سيادتها واستقلالها وطبيعة نظامها السياسي ، وايجاد سبل أفضل للتعايش السلمي بين الدول المطلة على الخليج[٤٤] .

وتحسنت هذه العلاقات بعد فترة طويلة من الفتور والعداء أحياناً ، ففي منتصف عام ١٩٩٨ بدأت وزارة الخارجية الإيرانية نشاطاً واسع النطاق لإقرار مبدأ الحوار الحضاري الذي يعد واحداً من أهم المبادئ التي تشتمل عليها وتدعو إليها السياسة الخارجية الإيرانية ، والذي بدوره انعكس على تطوير وتوسيع العلاقات الإقتصادية بين البلدين وذلك عن طريق تبادل الزيارات الرسمية وتقريب وجهات النظر والابتعاد عن التوتر في العلاقات بين الجانبين [٤٥] .

وجاء التطور الأهم مع تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة[٤٦] مقاليد الحكم في آذار ١٩٩٩ خلفاً لوالده وإطلاق مشروعه الإصلاحي الذي كان من أهم نتائجه لجهة العلاقة مع إيران ، وزادت الرغبة في تطوير وتدعيم العلاقات بين البلدين ، حيث تبادل الجانبان الزيارات الرسمية رفيعة المستوى فقام وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بزيارة الى طهران في أيار ١٩٩٩ ، وتم الاتفاق خلال الزيارة على تشكيل لجنتين ، إحداهما سياسية والأخرى إقتصادية بهدف تطوير وتنمية العلاقات ومجالات التعاون المختلفة بين البلدين[٤٧] .

يتضح من ذلك انه بعد مجيء الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة للحكم خلفاً لوالده بدء بمد جسور العلاقات السياسية والإقتصادية مع ايران كرد فعل للمبادرة الايرانية لتحسين العلاقات ، ومحاولة ابعاد التوتر في العلاقات الثنائية ومحاولة فتح صفحة جديدة تتضمن تبادل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى من جانب وتدعيم العلاقات الإقتصادية وسبل التعاون الايجابي من جانب آخر .

ومن جانب آخر قام وزير التجارة الإيراني محمد شريعتمداري[٤٨] بزيارة الى البحرين في آذار عام ٢٠٠٠ لحضور الاجتماع الأول للجنة الإقتصادية البحرينية – الإيرانية ، وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على معاودة فتح الخط البحري بين ايران والبحرين على غرار استئناف الرحلات الجوية بين البلدين ، وأثناء تواجد المسؤول الإيراني أكد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة حرص بلاده واهتمامها بتطوير العلاقات البحرينية – الإيرانية وتنميتها في الكثير من المجالات التجارية والاستثمارية، مشيراً الى أن هذه الزيارات والفعاليات الإقتصادية تسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين[٤٩] .

ومن ثم عُقد الاجتماع الثاني للجنة الإقتصادية المشتركة لإيران والبحرين في طهران في آذار عام ٢٠٠٠ ، برئاسة علي صالح الصالح ، وزير التجارة البحريني في طهران، و في ختام القمة تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزيري التجارة في البلدين حول الاقتصاد والبنوك والتأمين والاستثمار والطب والصحة والزراعة والصيد والنقل والسياحة والبيئة والرياضة والاتصالات، كما تم التأكيد على توقيع مذكرة تفاهم بين مركز تنمية الصادرات الإيراني والمنظمة المناظرة له في البحرين لتصدير مختلف المنتجات الإيرانية والبحرينية والمرافق الجمركية وإقامة معرض خاص ومشاريع استثمارية مشتركة في القطاعات الإقتصادية للبلدين[٥٠].

وفي نهاية شهر آذار عام ٢٠٠٠ قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي[٥١] بزيارة الى البحرين أجرى خلالها مباحثات تناولت انشاء لجنتان مشتركتان الأولى سياسية لتطوير التعاون الثنائي ، والثانية إقتصادية لدفع التعاون الثنائي الى الأمام[٥٢] .

وقد وقع رؤساء الغرف التجارية الإيرانية والبحرينية في ١٠ نيسان ٢٠٠٠ اتفاقية للتجارة والتعاون الإقتصادي ، وتشكيل لجنة إقتصادية مشتركة لتعزيز التجارة بين رجال الأعمال بالبلدين، ووقع الاتفاق على هامش معرض تجاري وصناعي عقدته غرفة ايران والصناعات والمناجم في البحرين[٥٣].

**وفيما يأتي جدول بإحصائيات التبادل التجاري بين إيران والبحرين للمدة (١٩٩٥–٢٠٠٠)[٥٤]**

| قيمه السنه بالدولار | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالى استيراد ايران من البحرين | ٦٢٧,٥٩٢,١٧ | ٦٧٢,٦٣٦,١٤ | ٢٦٩,٠١٦,١٣ | ٠٠٣,٩٧٢,١٦ | ٣٢٤,١٥٤,٢١ | ٤١١,٠٨٧,٣٠ |
| استيراد بحرين | ٣٤٨,٩٦٣,١٦ | ٩٤٧,٣٢٩,١١ | ٠٠٠,٢٦٣,١٠ | ١٦٢,١٤٣,١٤ | ٥٠٩,٢٠١,١٧ | ٧٨٢,١٦٩,١٧ |
| استيراد المناطق الصناعيه | ٢٧٩,٦٢٩ | ٧٢٧,٢٤٣,٣ | ٤٦٩,٧٥٣,٢ | ٨٤١,٨٢٨,٢ | ٩١٥,٩٥٢,٣ | ٦٢٩,٩١٧,١٢ |
| اجمالى صادرات البحرين الى ابيان | ٤١٦,٨٦٣,٤٧ | ٥٠١,٠٢٢,٤٠ | ٥٧٠,٨٥٨,٥٣ | ٦٣٤,٦٤٣,٩ | ٥٧٠,٠٤٢,٩ | ٤٦٧,٠٩٧,٣٤ |
| صادرات بحرين | ٠٠٨,١٧٢,١١ | ٩٤٤,٨٩١,٥ | ١٦٤,٤٥٧,١٠ | ٠١٩,٠٦٥,١ | ٤١٦,١٢٧,١ | ٠٦١,٥١٤ |
| صادرات مناطق الصناعيه | ٤٠٨,٦٩١,٣٦ | ٥٥٧,١٣٠,٣٤ | ٤٠٦,٤٠١,٤٣ | ٦١٥,٥٧٨,٨ | ١٥٤,٩١٣,٧ | ٤٠٦,٥٨٣,٣٣ |
| اعاده التصدير | ٨٨٣,١٨٣ | ٦٦٦,٢٣٥ | ٥٣٠,٢٢١ | ٩٤٧,٥٢ | ٢٦٢,٣٣٦ | ٠٦١,٢٥١ |
| الميزان التجارى فى البحرين | +٦٧٣,٤٥٤,٣٠ | +٨٢٨,٤٣٤,٢٦ | +٦٣١,٠٦٣,٤١ | +٤٢١,٢٥٧,٧ | ٥٩٢,٧٧٥,١١ – | +١١٧,٢٦١,٤ |
| اجمالى حجم التجاره | ٩٢٦,٦٣٩,٦٥ | ٨٤١,٨٩٤,٥٤ | ٥٧٠,٠٩٦,٦٧ | ٥٨٣,٦٦٨,٢٦ | ٢٥٦,٥٣٣,٣٠ | ٩٣٩,٤٣٥,٦٤ |



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

يلاحظ من الجدول أعلاه انه في عام ١٩٩٦ أنخفض استيراد البحرين من إيران بنسبة ١٧% ، وانخفضت الصادرات الى إيران بنسبة ٤٧% ، وهذا بسبب توتر العلاقات السياسية بين إيران والبحرين ، واتهام الأخيرة ايران بدعم محاولة انقلاب على الحكم في البحرين[٥٥] .

ويلاحظ في عام ١٩٩٧ انخفاض واردات البحرين من إيران حيث ويظهر انخفاضا بنسبة ١١٪. في حين أن صادرات هذا البلد إلى إيران بلغت ٣٥% مقارنة بالعام السابق ، وفي عام ١٩٩٨، حدث تغير إجمالي في عملية التبادل التجارية للبلدين مقارنة بعام ١٩٩٧، فإن حجم المبادلات البحرينية مع ايران قد انخفض بشكل حاد وصل الى٨٢% في حين زادت الواردات من إيران بنسبة ٣٠% ، أما في عام ١٩٩٩، لا يزال الاتجاه التنازلي لصادرات البحرين إلى إيران مستمرا ، ولكن الواردات من إيران تظهر زياده بنسبه ٢٥% ، وفي عام ٢٠٠٠ ، ظهرت زيادة في الصادرات البحرينية بسبب زيادة صادرات المناطق الصناعية البحرينية الى إيران بنسبه ٣٤% ، على الرغم من أن واردات البلاد قد زادت من إيران إلى ٤٢٪ مقارنة بالعام السابق[٥٦]

كانت النقطة الهامة الأخرى في مصلحة البحرين في عام ٢٠٠٠ هي زيادة ملحوظة في واردات المناطق التجارية في البحرين من إيران إلى ٢٧٧٪ مقارنة بعام ١٩٩٩ ، فإن زيادة ١١١٪ من إجمالي التبادلات التجارية في البلدين ترجع إلى زيادة التبادلات التجارية للمناطق الصناعية في البلدين، بحيث شملت هذه المناطق ما مجموعه أكثر من ٧٠٪ من إجمالي التبادلات التجارية في البلدين[٥٧].

**المواد الرئيسية من واردات البحرين من إيران في عام ٢٠٠٠:**

الطعام والفاكهة والخضروات الطازجة والمكسرات والتوابل والسجاد ومياه الورد والمنتجات الكيميائية وبلاط السيراميك والقماش والعسل والزعفران والماشية والتونة والملح والسيارات ومسحوق الغسيل البلاستيك والاكسسوارات والحلويات والأرز.

**المواد الرئيسية من صادرات البحرين إلى إيران في عام ٢٠٠٠ :**

الحديد والحديد الكريات، والأوراق، وقضبان وأنابيب الألومنيوم، والمفروشات المنزلية، والإبر الطبية، والمواد الكيميائية، والسجاد آلة مصنوعة ونسيج القطن[٥٨].

كما تم انشاء العديد من اللجان المشتركة بين إيران والبحرين والتي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة ودراسة سبل تطوير وتنمية العلاقات ، ومنها اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الجوية بين البحرين وإيران الموقعة في ٨ شباط ٢٠٠٠[٥٩] ، واللجنة الإقتصادية المشتركة البحرينية الإيرانية التي شكلت في ٢٦ شباط ٢٠٠١ ، لبحث العديد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي[٦٠] ، إذ كانت هذه اللجنة برئاسة وزير التجارة الايراني محمد شريعتمداري و وزير التجارة البحريني علي صالح الصالح وتم تنظيم فرقة عمل لزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين ، واشار وزير التجارة الإيراني إلى مستوى التجارة



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

المزدوج بين إيران والبحرين، وصل الى ٤٠% في المعاملات التجارية بين إيران نتيجة الى سياسة الانفراج، التي اتخذتها إيران في السنوات الأخيرة في توسيع العلاقات الإقتصادية والتجارية الإقليمية ؛ إذ قال: "عندما تولت حكومة الرئيس خاتمي الشؤون في إيران، بلغ عدد الأسواق التي تم تصدير البضائع الايرانية الى ١٦٠ من ١٢٣ دولة ، واعرب علي صالح الصالح وزير التجارة البحريني والرئيس المشارك لمجلس التعاون المشترك بين البلدين عن سروره لمستوى توسع علاقات بلاده مع جمهورية إيران الاسلامية ، وأعلن استعداد البحرين الكامل للانضمام إلى مشروع خط الشمال والجنوب الإيراني ؛ وقال أيضاً ان الاجتماع الاول للجان التعاون المشترك بين البلدين ادى الى تعزيز الاقتصاد والعلاقات بين البلدين ومن المتوقع أن يصل مستوى التبادل التجاري إلى ١٠٠% ، واقترح الصالح رفع الازدواج الضريبي في الجمارك في البلدين من أجل زيادة مستوى الأنشطة التجارية، فضلا عن التحركات الفعالة في تعزيز الرحلات البحرية بين موانئ البلدين[٦١].

ولعل الحدث الأبرز في اطار العلاقات الإقتصادية بين البلدين هو زيارة الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٧ آب ٢٠٠٢ وقد أكدت الزيارة على المزيد من تنشيط التعاون ، وإزالة الحواجز التجارية وزيادة معدلات الاستثمارات ، وضرورة الاسراع في توقيع الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالتعاون الإقتصادي والتجاري والفني ، وتجنب الإزدواج الضريبي على الدخل ، وتدعيم القطاع الخاص والاستثمارات المشتركة ، ووضع الآلية اللازمة لتسيير الخط البحري بين البلدين[٦٢] .

ومن التطورات الإقتصادية المهمة بين البلدين هو توقيع الإتفاقية الإقتصادية المشتركة بين إيران والبحرين ؛ وذلك من خلال لقاء وزير التجارة الإيراني محمد شريعتمداري بوزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني عبدالله حسن سيف في طهران بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٢ ، حيث وقعت أربع اتفاقيات شملت الاتفاقات التعاون في مجال التجارة والسياحة والخدمات التقنية، والخدمات المصرفية، والتأمين، والتدريب، والنقل والاتصالات بين طهران والمنامة، وشملت الاتفاقات أيضا التعاون في الشؤون الجمركية وتبادل الخبراء والمستشارين في الميدان والتجارة والاقتصاد، وقرر الجانبان تشكيل لجنة مشتركة للشؤون التجارية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الاربع، وقال السيد عبدالله حسن سيف : " أن البحرين بدأت الإصلاح الإقتصادي وأصبحت مركزا ماليا رئيسيا في المنطقة. ودعا الى تطوير التبادلات المصرفية والمالية بين البلدين. وقال ان المستوى الحالي للتجارة بين البلدين ليس مرضيا نظرا لقدرة ايران الكبيرة على التعاون مع البحرين " . وقال سيف : " ان البحرين حريصة على تعزيز التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية ورحبت بجهود إيران اقتراح تطوير التعاون مع مجلس التعاون الخليجي "[٦٣].

تميزت سنة ٢٠٠٢ بتحرك اقتصادي بين إيران والبحرين بصورة ملحوظة عن طريق عقد الإتفاقيات الإقتصادية والمالية وإزالة الحواجز الكمركية وغيرها من النشاطات ، وهذا يدل على استقرار العلاقات



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

السياسية والتي انعكست بدورها على تحسن العلاقات الإقتصادية بين البلدين. بالإضافة الى ان البحرين كانت تطمح الى المزيد من التعاون الاقتصادي مع ايران نظراً للإمكانات الإقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها إيران .

وقد اتفقت إيران والبحرين بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠٠٣ على إنشاء شركة مشتركة رأس مالها يبلغ ١٠٠ مليون دولار لتمويل المشروع البحري الذي يربط بين البلدين، وجاء هذا الاتفاق إثر زيارة نائب رئيس غرفة التجارة والصناعات والمناجم الإيراني السيد مير محمد الصافي ، وأشار الى أن بلاده ستقيم مركزاً تجارياً إيرانياً في المنامة عاصمة البحرين(٦٤) .

ومن ثم اتت زيارة الرئيس خاتمي الى البحرين في نيسان ٢٠٠٣ استكمالاً لمبادرات قادتي البلدين لجعل العلاقات الإيرانية البحرينية وخاصة الإقتصادية منها (علاقات نموذجية) يمكن أن يحتذى بها لبناء فصل جديد من العلاقات الإقليمية بين بلدان هذه المنطقة ذات البعد الإستراتيجي(٦٥) .

وفي ١٧ أيار ٢٠٠٣ وقعت إيران والبحرين سبع اتفاقيات تعاون ، وقد وقع الاتفاقيات من الجانب الإيراني وزير التجارة واللجنة الإقتصادية محمد شريعتمداري ، هذا بالإضافة الى انه تم التوقيع على اتفاقيات عدة منها ما يخص السياحة ومكافحة الارهاب وتهريب والمخدرات ، واتفاقية التعاون الإعلامي خاصة بين الجمهورية الإسلامية وكالة الأنباء (IRNA) ووكالة الأنباء البحرينية BNA، كما وقع رئيس منظمة السياحة الإيرانية ونائب وزير الإعلام البحريني اتفاقية التعاون السياحي ، وبحسب مذكرة التفاهم الموقعة بين وزيري التجارة في البلدين ( إيران والبحرين ) تم الإعلان عن الاستعدادات لتوفير التسهيلات اللازمة لإقامة المعارض التجارية. كما تم توقيع مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الثروة السمكية من قبل وزير الزراعة الإيراني والرئيس البحريني لمنظمة البيئة(٦٦).

وقد انعكست تلك الزيارات التي أجريت بين الطرفين خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على نمو حجم التجارة البينية بينهما ، حيث أرتفع حجم التبادل التجاري بينهما ، إذ تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بمملكة البحرين الى أنه خلال الفترة ما بين ١٩٩٩ الى آب ٢٠٠٣ بلغ حجم التجارة البينية مع إيران نحو ٢١٧.٧ مليون دولار ، منها ١١٣.٩ مليون صادرات بحرينية و ١٠٣.٣٧ مليون دولار واردات لتحقق البحرين فائضاً تجارياً مقداره ١٠.١٨ مليون دولار(٦٧) .

كما أشادت إيران والبحرين في بيان مشترك بالتطورات الإيجابية في العلاقات الثنائية ( وخاصة الإقتصادية ) معربان عن ارتياحهما للتقدم الذي أحرزته اللجان الإقتصادية المشتركة بين البلدين ، وجاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي الى البحرين في ١٥ حزيران ٢٠٠٣(٦٨) والتي استمرت يومين تلبية لدعوة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين(٦٩) .

وفي ١٣ نيسان ٢٠٠٤ وافق المعهد النقدي الوطني في البحرين على إنشاء بنك مشترك بإدارة ايرانية ، وسيتم تأسيس البنك وتشغيله بالكامل من قبل البلدين ، ومن المتوقع أن يبدأ البنك العمل في الشهرين القادمين،

ويبلغ رأسماله الأولي ٤٠ مليون دولار ، وقال عضو الغرفة التجارية والبحرية في البحرين إن البنك سيبدأ عملياته في البحرين وفتح فروعه لاحقا في إيران؛ وقال إن أعضاء من القطاع الخاص الإيراني وهو من القطاعات الناشطة في مختلف أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى والدول العربية وأن العملاء الرئيسيين للبنك سيكونون من منطقة الخليج العربي، واعرب عن امله في ان سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد من شأنه أن يعزز التعاون الاقتصادي بين إيران والبحرين في المستقبل(٧٠).

وفي ١٧ أيار ٢٠٠٤ تم توقيع الاتفاقية المصرفية بين مؤسسة النقد البحريني والبنك المركزي الجمهوري الإسلامي الخاصة بربط شبكات الصراف الآلي (ATM) في البحرين وإيران ، وتم توقيع الاتفاقية نيابة عن مجلس إدارة البنك من قبل الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة، مدير الأعمال المصرفية الخدمات، والسيد مهران شريفي، مدير إدارة نظم المدفوعات، بنك ماركي إيران(٧١). وقال السيد وليد رشدان، المدير التنفيذي ومدير العمليات المصرفية، في BMA.Bahrain ( البنك المركزي لجمهورية ايران الاسلامية في البحرين ) هو أول بلد يقوم بخطوة خدمة الصراف الآلي مع إيران. وإن هذه الخطوة سوف يمكن المقيمين في البحرين من استخدام بطاقات الصراف الآلي في إيران لتنفيذ عمليات السحب النقدي والتحقق من حساباتهم ، كما أن المواطنين الإيرانيين سيكونون قادرين على استخدام بطاقاتهم المصرفية في البحرين " وتسهيل إقامة روابط أجهزة الصراف الآلي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، من خلال البحرين " وأضاف رشدان. " البحرين هو جزء من نظام شبكة الخليج العربي، الذي يربط أجهزة الصراف الآلي في دول مجلس التعاون الخليجي الستة في البحرين و السعودية " مشيرا إلى أنه مع توقيع اتفاقية البنك المركزي الإيراني، ومشغلي أجهزة الصراف الآلي في البلدين وهما شركة Benefit في البحرين وخدمات المعلوماتية الإيرانية (إيسك)، ستبدأ قريبا العمل على تنفيذ الربط "، ونأمل أن تتمكن الشركتان قريبا على وضع الآليات الفنية اللازمة لجعل الربط بين أجهزة الصراف الآلي واقعا في المستقبل القريب جدا " (٧٢).

ويشار إلى أن حجم التبادل التجاري للعام ٢٠٠٤ بين مملكة البحرين وإيران بلغ ١٠,٩ ملايين دينار بحريني أي بنسبة ٠,٥ في المئة من إجمالي حجم التبادل التجاري لمملكة البحرين مع العالم في العام المذكور، وبلغ إجمالي قيمة صادرات مملكة البحرين غير النفطية إلى إيران في العام ٢٠٠٤ نحو ٢,٢ مليون دينار بحريني بعد أن كانت ١٢,٨ مليون دينار في العام ٢٠٠٠ أي بانخفاض قدره ١٠,٩ ملايين دينار، والسبب في هذا الانخفاض يعود الى أن السوق الايرانية غير معتمدة لاستيراد الفواكه والخضراوات ولا يمكن ان تسبب نقصا في السوق البحرينية لوجود اسواق عربية تغطي الحاجات الغذائية الزراعية لمملكة البحرين. كما أن الاسواق الخارجية كالأردن ولبنان وسورية وتركيا تزود سوق الخضار والفواكه المحلية بجميع احتياجاتها وتعوضها عن الكميات التي تستورد من ايران. (٧٣).



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

وفي ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ أطلق بنك المستقبل أعماله بالتساوي من البنك الأهلي المتحد وبنك ملي إيران وبنك صادرات إيران ، ويبلغ رأس المال المدفوع للبنك ٩٩ مليون دولار أميركي وإجمالي أصول المصرف ٥٠٠ مليون دولار(٧٤).

ومن خلال اعتماده على قاعدة من الشركات والمؤسسات المالية الإقليمية التي تتخذ من البحرين مقرا لها ستتركز أعمال عمليات المصرف الرئيسية على الإقراض التجاري وتمويل المشروعات والتمويل التجاري إضافة إلى الحلول المصرفية الخاصة بالأفراد والصفقات الخاصة بسوق المال(٧٥).

كما قامت شركة البحرين للمواشي في ٣ حزيران ٢٠٠٥ باستيراد عدد من الاغنام الايرانية الحية ذات الجودة العالية وذلك استجابة لسياسة وتوجيهات مجلس ادارة الشركة باستيراد الانواع المختلفة من الاغنام لتنويع المصادر وافساح المجال أمام المستهلك لاختيار النوعية التي يفضلها، وصرح المدير العام لشركة البحرين للمواشي اديب العلمي "ان الاغنام الايرانية الحية أصبحت متوافرة في حظائر الشركة في مدينة سترة وانه تم تحديد السعر بالكلفة مع خدمة الذبح المجاني في المقصب وتم الإعلان عن ذلك في الصحف المحلية" وأضاف "ان الاقبال مازال محدودا من قبل المستهلكين نظرا إلى توافر اللحوم الأسترالية بأسعار مدعمة من الدولة"(٧٦).

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة في ١٤ آب ٢٠٠٥ قرارا يحظر بموجبه استيراد وبيع الخضراوات الورقية الطازجة والمنتجات البحرية الطازجة من جمهورية إيران الإسلامية، وأرجعت الوزارة سبب المنع إلى انتشار مرض الكوليرا هناك، وقلل التجار من تأثيرات سلبية محتملة من قرار المنع، كحدوث نقص في المواد الغذائية الزراعية وارتفاع أسعارها في الاسواق ، وأضافوا أن السوق البحرينية تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد من تركيا وسورية والأردن ولبنان، وأن الاعتماد على المنتجات الزراعية الإيرانية ضئيل جدا خصوصا منذ السنوات الخمس الماضية(٧٧).

كما أعلنت شبكة "بنفت" عن توقيعها اتفاق لربط شبكة الصراف الآلي بين البحرين وإيران، ليتمكن العملاء من إجراء العمليات المصرفية في حساباتهم الخاصة أثناء وجودهم في كلا البلدين، إذ بدأ العمل بالنظام الجديد والذي تمت تجربته مسبقا بنجاح اعتبارا من ٢٢ آب ٢٠٠٥ ، وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق شرع مشغلا شبكتي الصراف الآلي في البلدين، وهما شركة بنفت في البحرين وانفورماتيكس سيرفيسيز كوربوريشن في إيران، في تنفيذ عمليات الربط بين الشبكتين(٧٨).

يشار إلى أن البحرين هي أول بلد يربط شبكة أجهزة الصراف الآلي مع إيران. وبذلك يتمكن العملاء ذوو البطاقات المصرفية الصادرة في البحرين أثناء سفرهم من استخدام بطاقات الصراف الآلي في إيران لإنجاز السحوبات النقدية ومراجعة أرصدتهم المصرفية، وعلى نفس النسق سيكون باستطاعة المواطنين الإيرانيين استخدام بطاقاتهم المصرفية في البحرين(٧٩).



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين اجتماعاً بين رئيس الغرفة خالد كانو ورئيس غرفة تجارة وصناعة ومعادن طهران محمد بهزاديان والوفد المرافق له بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٠٥، وتم خلال الاجتماع بحث سبل تطوير علاقات التعاون التجاري والإقتصادي بين قطاعات الأعمال في البلدين الصديقين ، وأكدت الغرفة خلال الاجتماع أن مسار العلاقات المستقبلية بين البلدين الصديقين يحمل إمكانات وفرص كبيرة وان القطاع الخاص البحريني والإيراني مدعوان لاستثمارها والاستفادة منها، خصوصا بالنظر إلى دعم وتشجيع القيادة السياسية في البلدين الصديقين، وقالت إن ذلك قد فتح آفاقا جديدة لعلاقات طيبة بين قطاع التجارة والأعمال والاستثمار في البحرين وإيران، وشددت على أهمية الوصول بهذه العلاقات إلى مستوى حجم الإمكانات الفعلية المتاحة في البلدين، والتي تتماشى مع تطلعات القيادة فيهما والشعبين الصديقين(٨٠).

دعت البحرين في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ إلى فتح فروع للمصارف التجارية وشركات التأمين الوطنية البحرينية في إيران أسوة بالمصارف التجارية الإيرانية العاملة في البحرين، ووفقاً لمبدأ «المعاملة بالمثل» ، جاء ذلك خلال الدورة الخامسة للجنة الإقتصادية والتجارية والفنية المشتركة بين البحرين وإيران التي عقدت الشهر الماضي، من جانبها، طلبت إيران من المملكة زيادة التسهيلات المقدمة للسفن الإيرانية من قبل الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن المسماة (أسري) والحصول على تسهيلات أخرى بشأن تسلم المواد النفطية الزائدة من صهاريج إيرانية وإصدار تراخيص للبحارة الإيرانيين لزيارة البحرين ضمن توجه جديد لإيران لزيادة التعاون الإقتصادي والتجاري والمالي مع المملكة(٨١).

كما أبدت إيران استعدادها لتصدير السيارات الصغيرة ومعدات إنشاء الطرق والأدوات المنزلية والصحية والكهربائية إلى البحرين التي تستورد معظم هذه المواد من الدول الآسيوية والأوروبية ، يشار إلى أن إيران تسعى إلى تقوية علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع دول الخليج العربية للحد من إجراءات المقاطعة التجارية الأميركية المفروضة على إيران(٨٢).

## الخاتمة

شكلت نهاية الحرب العراقية الإيرانية تغيراً كبيراً في مسار السياسة الخارجية الإيرانية فبدأت سياستها تتمحور حول المصالح القومية أكثر من الاعتبارات الأيدولوجية ( مثل مبدأ تصدير الثورة ) ، وادركت عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغيراً جذرياً وعن تصدير ثورتها الى الخارج ، كما أن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية فرض عليها إعادة بناء اقتصادها المدمر . فيتطلب منها تحقيق هذا الأمر ان تساهم بفاعلية في تثبيت دعائم استقرار المنطقة وتحسين علاقاتها السياسية ، والإقتصادية ، مع جيرانها في المنطقة وخصوصاً البحرين .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

شهدت العلاقات الإقتصادية بين إيران والبحرين تطورات مهمة على الصعيد التجاري والمصرفي وغيرها ، خلال مدة البحث حيث انعكست على العلاقات الإقتصادية والسياسية . إذ ان ايران اتبعت سياسة اقتصادية منفتحة تجاه البحرين ونبذ سياسة الإنغلاق خاصة في فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي .

يتضح رغم تذبذب العلاقات السياسية بين إيران والبحرين خلال تلك المدة ، إلا أن العلاقات الإقتصادية تعززها اعتبارات الجوار المشترك ، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة جعلت كل من يرأس نظام الحكم في إيران سواء محافظين أو إصلاحيين يضع الملف الاقتصادي على رأس أولويات سياساته الخارجية .

وبهذا أصبحت العلاقات الإقتصادية بين إيران والبحرين هي العنصر الحاكم لتلك العلاقات ، فرغم وجود بعض التوتر بين الطرفين وعدم الثقة ، إلا أن هذه العلاقات بما تحتويه من اتفاقيات ولجان مشتركة ومشاريع وغيرها ، تساعد بلا شك في إرساء دعائم الثقة بين البلدين . كما ان العلاقات الإقتصادية بين ايران والبحرين لم تنقطع رغم مرور ظروف صعبة على المنطقة مثل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ وتداعيات هذه الظروف على منطقة الخليج العربي .

ان المصلحة الايرانية البحرينية كما نتصورها في حوارهم الصريح ، ومعالجة مشكلاتهم ، وبناء قواعد صلبة في العلاقات الإقتصادية بين البلدين سينعكس على تطور العلاقات السياسية وتطورها ، وبذلك سيخفف من حدة التوترات التي ربما تظهر على الساحة السياسية بين الطرفين .

**الهوامش :**

(١) الحرب العراقية الإيرانية وتسمى أيضاً بحرب الخليج الأولى أو ما يسمى بالفارسية (جنگ تحميلى)، أي الحرب المفروضة وسميت من قبل الحكومة العراقية باسم قادسية صدام، كانت حرباً بين القوات المسلحة لدولتي العراق و ايران واستمرت من أيلول ١٩٨٠ إلى آب ١٩٨٨. اعتبرت هذه الحرب من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين و أدت إلى مقتل زهاء مليون شخص من الضحايا وخسائر مالية تقدر بحوالي ١.١٩ ترليون دولار أمريكي. وقد غيرت الحرب المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها أعظم الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية أو ما سميت بعاصفة الصحراء في ١٩٩١. للمزيد ينظر : عبدالحليم ابوغزالة ، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(٢) طلال عتريسي ، إيران .. الى أين ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٨٨ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٣) ولد الأمام روح الله الموسوي الخميني في ٢١ ايلول ١٩٠٢ في مدينة خمين ( محافظة مركزي ) لم تمض على ولادته ستة أشهر حتى أستشهد والده آية الله السيد مصطفى الموسوي على يد الاقطاع المدعومين



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

من قبل الحكومة آنذاك ، درس في مدينة خمين حتى سن التاسعة عشر مقدمات العلوم ، وفي عام ١٩٢١ التحق بالحوزة العلمية في مدينة آراك وبعد ان مكث فيها عاما هاجر الى مدينة قم لمواصلة الدراسة في حوزتها ، وفي عام ١٩٢٩ بدأ مزاولة التدريس ، انطلق نشاطه الثوري منذ بداية شبابه وبرزت أولى الخطوات الثورية في انتفاضة ١٥ خرداد ( ٥ / ٦ / ١٩٦٣ ) فأصدر الشاه أمرا بإخماد الانتفاضة وتم إلقاء القبض على الامام الخميني ونفيه الى تركيا ومن ثم الى العراق ومن ثم الى فرنسا ، توفي في ٣ حزيران ١٩٨٩ . أحمد فاضل السعدي ، موسوعة أعلام الثورة الاسلامية في إيران ١٩٦٣ – ٢٠١٣ ، ط ١ ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٧ ، ص ٢١ – ٢٦ .

(٤) علي خامنئي السيد علي الحسيني الخامنئي : مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية (ولد في ١٩ نيسان ١٩٣٩)، هو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الحالي، ومن المرجعيات الدينية الشيعية في إيران. وكان الرئيس الثالث بعد أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي من سنة ١٩٨١ م الي ١٩٨٩ م ولقد أُعتقل ست مرات ؛ قبل منفاه، لمدة ثلاث سنوات في عهد محمد رضا بهلوي . وبعد انتهاء فترة رئاسة الجمهورية انتخب مرة ثانية لرئاسة الجمهورية الإيرانية من ١٩٨٥ م – ١٩٨٩ م وقبل انتهاء هذه الفترة الأخيرة انتخب قائداً للجمهورية الإسلامية. اقترنت فترتا رئاسته بأهمية خاصة وذلك لأنها سجلت تقلبات مرحلة حساسة وهي الحرب مع العراق، وكثير من الأحداث الخطيرة الأخرى مما جعلها فترة حساسة في تاريخ الثورة الإسلامية حاضراً ومستقبلاً . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ –٢٨ .

(٥) ولد علي أكبر هاشمي رفسنجاني يوم ٢٥ آب ١٩٣٤، في قرية بهرمان وهي من ضواحي مدينة رفسنجان بمحافظة كرمان جنوب شرقي إيران ، سياسي ورجل دين إيراني. حكم عليه بالسجن مرات عدة في فترة حكم شاه إيران. بعد انتصار الثورة الإسلامية شغل مختلف المناصب بما في ذلك رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين (١٩٨٩–١٩٩٧). وكان منصب رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام (١٩٨٩–٢٠١٧) آخر منصبٍ شغله. توفي رفسنجاني عام ٢٠١٧. أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ – ٣٤٣ .

(٦) مفهوم تصدير الثورة من وجهة الامام الخميني يعني تجسيد قيم الثورة ومثلها في الداخل ، والاهتمام الجاد بنشر مبادئها وتطلعاتها في الخارج ، وهذا يرتبط بالمسير الواعي الذي تختاره الشعوب لتغيير مصيرها ، ويتم رفض الانقلابات المسلحة التي تتولى اصدار القرار وتنفيذه بدلا من الشعوب ، ومع ذلك لا يغفل هذا النهج إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومات بل يرى دعوتها الى الثقافة الثورية امرا ممكنا ايضا . مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني (قدس سره) ، تصدير الثورة كما يراه الامام الخميني (قدس سره) ، طهران ، د.ت ، ص ٧ .

(٧) هاني جواد كاظم النجار ، السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي ( ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ ) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤ .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

(٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ أيار ١٩٨١م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. للمزيد ينظر : جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر المجلد الخامس ( ١٩٧١ – ١٩٩١ ) ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٩٦ ، ص ١١٣ وما بعدها .

(٩) محمد بن مبارك آل خليفة : مواليد ١٩٣٥ هو دبلوماسي وسياسي بحريني. يتولى حالياً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء منذ نوفمبر ٢٠٠٢. تلقى تعليمه الابتدائي في مدارس البحرين. أكمل تعليمه الثانوي في المدرسة الدولية التابعة للجامعة الأميركية في بيروت. واصل دراسته في العلاقات الدولية والقانون في جامعة لندن بالمملكة المتحدة. تقلد العديد من المناصب فعمل قاضيا ومديرا لدائرة العلاقات العامة ومديرا لدائرة الإعلام. تولى رئاسة دائرة الخارجية حال إنشائها في عام ١٩٦٩ وشغل منصب وزير الخارجية ووزير الإعلام. تم تعيينه وزيرا للخارجية في أغسطس ١٩٧١ عند استقلال البحرين عن بريطانيا. تم تعيينه نائب لرئيس الوزراء بالإضافة إلى منصبه وزيرا للخارجية في ١١ نوفمبر ٢٠٠٢. في تعديل وزاري تم اسناد منصب نائب رئيس مجلس الوزراء فقط في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥. https://ar.wikipedia.org

(١٠) عبد الله يعقوب بشارة (مواليد ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦) سياسي كويتي، أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الفترة من عام ١٩٨١ حتي عام ١٩٩٣. تخرج في كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٥٩. التحق بجامعة أوكسفورد في الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٢.وتلقى دراسات في الدبلوماسية والعلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، حصل بعدها على درجة الماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٧٣. تولى منصب سكرتير ثان للشؤون السياسية في سفارة الكويت في تونس، كما عمل ممثلاً دائمًا للكويت في الأمم المتحدة لمدة ١٠ سنوات في الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨١.انتخب رئيساً لمجلس الأمن أثناء دورة بلاده في شباط عام ١٩٧٩. تولى منصب سفير الكويت في البرازيل والأرجنتين، كما عمل مديراً لوزارة الخارجية الكويتية .أحمد عبدالله الفضالة ، شخصيات في مسيرة أمانة مجلس التعاون .. عبدالله يعقوب بشارة ، صحيفة أخبار الخليج ، البحرين ، العدد ١٤٦٥٤ في ٧ أيار ٢٠١٨ .

(١١) صحيفة الأنباء ، الكويت ، العدد ٤٨٢٨ ، ٧ / ٦ / ١٩٨٩ .

(١٢) صحيفة الأنباء ، الكويت ، العدد ٤٨٨٦ ، ٦ / ٨ / ١٩٨٩ .

(١٣) Iran , Bahrain in Upgrade Ties , Urge Iraqi pullout , Foreign Desk , United States , 2 – 11 – 1990 , 4583035 .

(١٤) بدأت عملية عاصفة الصحراء فجر يوم الخميس المصادف ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ومعها قوات متحالفة عربية واجنبية بلغت (٣١) دولة وانتهت بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٩١ بانسحاب العراق من الكويت ،حسين علي عبود الطائي ، حرب الخليج الثانية ١٩٩١ حقائق ووثائق ، ط ١ ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٦ وما بعدها .

(١٥) خالد أحمد محمد الملا السويدي ، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية ١٩٧٩ – ٢٠٠٠ ، ط ١ ، دار كنان للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(١٦) معصومة سيف أفجه آي ، بحرين ، جاب أول ، مركز جاب وانتشارات ، وزارت أمور خارجة ، إيران ، ١٣٨١ ، ص ٢٢١ .

(١٧) همان منبع ، ص ٢٢١ .

(١٨) همان منبع ، ص ٢٢٢ .

(١٩) حسين كمالي : ولد عام ١٩٥٣ في مدينة درود ( محافظة لرستان ) ، ممثل طهران في مجلس الشورى في الدورات الثلاث الأولى ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومتي رفسنجاني والحكومة الأولى لمحمد خاتمي ، السكرتير العام لخانة كاركر ( بيت العامل ) ، السكرتير العام لحزب اسلامي كاركر ( حزب العامل الاسلامي ) ، مستشار رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ( هاشمي رفسنجاني ) . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص٢٧٧ .

(٢٠) معصومة سيف افجه أي ، منبع قبلي ، ص ٢٢١ .

(٢١) كانت محددات السياسة الإيرانية هي : (١) الحفاظ على مبادئ الثورة الإسلامية وايديولوجيتها . (٢) الانفتاح على العالم الخارجي . (٣) دعم وتطوير القدرات العسكرية الإيرانية ومحاولة تطوير القدرات النووية . (٤) الانفتاح على دول الخليج العربي . (٥) رفض الوجود الاجنبي في دول الخليج العربي . (٤) الوقوف ضد السياسة الاسرائيلية العدوانية . محمد سعيد عبد المؤمن ، المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية ، سلسلة إيران والعالم ، مركز الدراسات الإيرانية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٦ ، ص ٣ .

(٢٢) همان منبع ، ص ٢٠٨ .

(٢٣) هادي إلهي ، بررسي روابط سياسي إيران و شواری همكاری خليج فارس از سال ١٩٨١ – ٢٠١٠ ، بأيانامه جهت أخذ درجة كارشناسي ارشد ، دانشكدة ادبيات وعلوم انساني ، دانشكاه شهيد جمران ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٧ .

(٢٤) صحيفة الرأي ، الاردن ، العدد ٧٩٢٧ ، ١٩ / ٤ / ١٩٩٢ .

(٢٥) معصومة سيف افجه أي ، منبع قبلي ، ص ٢٢٢ .

(٢٦) همان منبع ، ص ٢٢٢ .

(٢٧) همان منبع ، ص ٢٠٨ .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

(٢٨) ظهر مفهوم حركة عدم الانحياز بعد الحرب العالميّة الثانية، نتيجة لوجود عدد من الدول التي رفضت التحالف مع أيّ من المعسكرين الشرقي أو الغربيّ، فقامت هذه الدول بتأسيس تجمع يقوم على تأييد حركات التحرّر الوطنيّ، ورفض الانضمام إلى تحالفات عسكرية تعقد في نطاق الصراع بين الدول، وعرف هذا التجمّع باسم حركة عدم الانحياز. https://mawdoo3.com/

(٢٩) همان منبع ، ص ٢٢٢ .

(٣٠) معصومة سيف افجه أي ، منبع قبلي ، ص ٢٠٩ .

(٣١) صحيفة الرأي ، الاردن ، العدد ٧٩٩٥ ، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ . كذلك ينظر : صحيفة الدستور ، الاردن ، العدد ٨٩٢٦ ، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ .

(٣٢) صحيفة الرأي ، الاردن ، العدد ٧٩٩٥ ، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ . كذلك ينظر : صحيفة الدستور ، الاردن ، العدد ٨٩٢٦ ، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ .

(٣٣) صحيفة الدستور ، الاردن ، العدد ٩٠٠٤ ، ١٦ / ٩ / ١٩٩٢.

(٣٤) للمزيد حول مشكلة الجزر الاماراتية ينظر : محمد حسن العيدروس ، دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني لجزر ابي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، مركز الخليج للكتب ، دبي ، ١٩٩٩ .

(٣٥) معصومة سيف افجة أي ، منبع قبلي ، ص ٢٢٣ .

(٣٦) همان منبع ، ص ٢٠٩ .

(٣٧) حيدر عبدالواحد ناصر الحميداوي ، العلاقات الإيرانية – البحرينية في اعقاب الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ – ٢٠٠٤ ، مجلة دراسات تاريخية ، الاصدار ١٩ ، العدد ١٨ ، ٢٠١٥ ، ص ٣٧٥ .

(٣٨) معصومة سيف افجة أي ، منبع قبلي ، ص ٢٢٣ .

(٣٩) شهدت البحرين انتفاضة شعبية عارمة وانطلقت هذه الانتفاضة في اثر اعتقال الشيخ علي سلمان في الخامس من كانون الأول ١٩٩٤ ورفعت شعار المطالبة بعودة العمل بدستور البحرين الذي تم الغاؤه في ٢٦ آب ١٩٧٥ . حركة احرار البحرين الإسلامية ، عام التضحيات والامل يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٤ – نوفمبر ١٩٩٥ ، ط ١ ، لندن ، ١٩٩٥ ، ص ٢ .

(٤٠) في بداية عام ١٩٩٥ اندلعت انتفاضة في البحرين بين الاغلبية الشيعية من الشعب البحريني ضد الحكومة ، وعلى أثر هذه الاحداث اتهمت السلطات البحرينية الجمهورية الاسلامية الإيرانية أنها وراء هذه الاحداث في البحرين حيث اتجهت العلاقات الإيرانية – البحرينية نحو التدهور والاضرار بالعلاقات السلمية ، للمزيد ينظر : مفيد الزيدي ، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٠ ، ٢٠٠١.

(٤١) معصومة سيف افجة أي ، منبع قبلي ، ص ٢٢٣ .

(٤٢) هادي إلهي ، منبع قبلي ، ص ١٣٩ .



مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

(٤٣) ولد محمد خاتمي عام ١٩٤٣ في مدينة أردكان (محافظة يزد) درس العلوم الدينية في قم ، بكالوريوس فلسفة من جامعة أصفهان ، عضو مجلس الشورى الإسلامي عن اردكان وميبد ( محافظة يزد) في الدورة الأولى ، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في حكومة مير حسين موسوي ، رئيس الجمهورية عام ١٩٩٧ في الدورة السادسة والسابعة . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٤٤) حمد بن عيسى آل خليفة : ولد في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٠ وهو أكبر أولاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ملك البحرين ، وأصبح وليا للعهد في ٢٧ حزيران ١٩٦٤ حيث تقلد المنصب في سن مبكرة حيث لم يزل في الرابعة عشر من عمره وأصبح بذلك الرجل الثاني في سلم الحكم بعد والده . محمد أحمد عبدالله و بشير زين العابدين ، تاريخ البحرين الحديث ( ١٥٠٠ – ٢٠٠٢ ) ، ط ١ ، مركز الدراسات التاريخية ، البحرين ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٦ .

(٤٥) سركيس ابو زيد ، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون ، ط ١ ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٩٢ .

(٤٦) محمد السعيد جمال الدين ، حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد ١٠ ، أيار ٢٠٠١ ، ص ٦٠ – ٦٣ .

(٤٧) حسام الدين جابر سالم ، العلاقات البحرينية – الإيرانية (١٩٧٩–٢٠١٣) ، ط ١ ، ج . م . ع ، ٢٠١٣ ، ص ٢٦٤–٢٦٥ .

(٤٨) محمد شريعتمداري : ولد عام ١٩٦٠ في طهران ، عضو جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية ، وزير التجارة في حكومتي محمد خاتمي ، عضو الشورى الاستراتيجية للعلاقات الخارجية للجمهورية الإسلامية ورئيس اللجنة الإقتصادية في الشورى المذكورة . أحمد فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ – ١٩٦ .

(٤٩) حسام الدين جابر سالم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥–٢٦٦ .

(٥٠) معصومة سيف افجة أي ، منبع قبلي ، ص ٢٢٧ .

(٥١) كمال خرازي : كمال خرازي ولد سنة (١٩٤٤ في طهران وزير الخارجية الإيراني السابق في حكومة محمد خاتمي من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٥ عندما وصل أحمدي نجاد إلى السلطة وعين خلفا له منوشهر متكي، درج في سلم الدبلوماسية الإيرانية من ١٩٧٩و من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ كان نائب مدير وكالة الأخبار الإيرانية وأثناء حرب الخليج الأولى كان عضوا في مجلس الدفاع الأعلى وفي سنة ٢٠٠٠ كان أول وزير إيراني يزور بريطانيا منذ عشرين سنة لكنه تعرض في ٢٠٠٣ لمناهضة وحملة تطالب بابعاده من أعضاء البرلمان الإيراني المجلس بسبب فشله في حماية المصالح الوطنية . https://ar.wikipedia.org/

(٥٢) عرفات علي جرغون ، الغلاقات الإيرانية الخليجية الصراع .. الانفراج .. التوتر ، ط ١ ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٦ ، ص ٢٠٠ .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

(٥٣) Iran's Trade Economic Cooperation Update , United States , Durham , 202999126 , Apr 10, 2000 .

(٥٤) معصومة سيف افجة أي ، منبع قبلي ، ص ٢١٩ .

(٥٥) للمزيد حول محاولة الانقلاب في البحرين ينظر : أحمد فهمي ، البحرين بركان على الجزيرة ، ط ١ ، مركز البحوث والدراسات ، مجلة البيان العدد ١٣١ ، الرياض ، ٢٠١١ .

(٥٦) معصومة سيف افجة أي ، منبع قبلي ، ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٥٧) همان منبع ، ص ٢٢٠ .

(٥٨) همان منبع ، ص ٢٢٠ .

(٥٩) حسام الدين جابر سالم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٦٠) أحمد محمد طاهر ، العلاقات الخليجية – الإيرانية .. نظرة مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٦ ، تشرين الأول ، ٢٠٠١ ، ص ١١٣ .

(٦١) Iran, Bahrain 2nd cooperation commission starts activities , United Kingdom , London , 451044147 , Feb 26, 2001 .

(٦٢) حسام الدين جابر سالم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٦٣) Iran and Bahrain sign economic cooperation , United Kingdom , 451108185 , Oct 19, 2002.

(٦٤) BAHRAIN AND IRAN PLANNING , Iran , 457332622 , Jan 9, 2003 .

(٦٥) مروة علوان راضي الفتلاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من ١٩٧٩م– ٢٠١١م (البحرين وقطر أنموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٦ .

(٦٦) Iran, Bahrain sign seven cooperation agreements , United Kingdom , London , 451066341 , May 17, 2003 .

(٦٧) العلاقات الإقتصادية الخليجية الإيرانية " عوامل التقارب وآفاق المستقبل " ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٢ ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٧ .

(٦٨) حملت الزيارة التي يقوم بها الرئيس الايراني محمد خاتمي للمنامة مدلولات جديدة على مدى تحسن العلاقات البحرينية– الايرانية، اي منذ تسلم جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في العام ١٩٩٩، وثم زيارة الملك لطهران في اغسطس/آب الماضي ما اعطى دفعا قويا لتطوير العلاقات في مختلف المجالات . كما ان هذه الزيارة تعد الاولى من نوعها على مختلف المستويات. وقد عبرت تصريحات خاتمي امس في المنامة عن رؤية طهران للبحرين حيث قال «البحرين وايران بلدان قريبان جدا و بحكم الموقع



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

الجغرافي والثقافي والتاريخ المشترك اضافة الى عزم البلدين على تحقيق مزيد من التقدم والتنمية». للمزيد ينظر : صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ٢٥٣ في ١٦ / ٦ / ٢٠٠٣ .

(٦٩) BAHRAIN AND IRAN REVIEW JOINT COOPERATION AND DEVELOPMENT , Ramat-Gan , Publisher: Info-Prod Research (Middle East) Ltd , 457543367 , May 19, 2003 .

(٧٠) IRAN, BAHRAIN TO LAUNCH JOINT BANK , Publisher: Info-Prod Research (Middle East) Ltd , Ramat-Gan , 457306612 , Apr 13, 2004 .

(٧١) Iran, Bahrain link ATM networks , United Kingdom , : London , 195068530 , May 17, 2004.

(٧٢) O.P Cit .

(٧٣) صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ، ١٠٧٥ في ١٥ / ٨ / ٢٠٠٥ .

(٧٤) صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ، ٨٧٩ في ٣١ / ١ / ٢٠٠٥ .

(٧٥) المصدر نفسه .

(٧٦) صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ،١٠٠٣ ، في ٤ / ٦ / ٢٠٠٥ .

(٧٧) صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ، ١٠٧٥ في ١٥ / ٨ / ٢٠٠٥ .

(٧٨) صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ، ١٠٨٣ في ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٥ .

(٧٩) للمزيد ينظر : صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ، ١٠٨٣ في ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٥ .

(٨٠) للمزيد ينظر : صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ، ١٠٨٩ في ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٥ .

(٨١) صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ١٢١٣ في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ .

(٨٢) للمزيد ينظر : صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ١٢١٣ في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١